

Distr.: General
24 March 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنقل إليكم رسالة من سعادة السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر المرفق الأول)، يطلب فيها إحالة بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق الثاني)، وتقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بكوت ديفوار وضميمته (انظر المرفق الثالث).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

كما تعلمون، فإن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنشأ، في اجتماعه ٢٥٩ المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فريقاً رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي من أجل حل الأزمة في كوت ديفوار. وتألّف الفريق من الرؤساء محمد ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا (رئيساً) وجيكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا وبلير كومباوريه رئيس بوركينا فاسو وجاكايّا كيكويتي رئيس تنزانيا وإدريس دي رئيس تشاد، فضلاً عن السيد فيكتور غبيهو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشخصي، وأوكل إليه تقييم الحالة ووضع حل سياسي شامل للأزمة، استناداً إلى القرارات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبعد خمسة أسابيع من العمل شملت عدداً من الاجتماعات والمشاورات مع الأطراف الإفوارية، قدم الفريق تقريره إلى الاجتماع ٢٦٥ لمجلس السلم والأمن، المعقود في أديس أبابا في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١. وأرفق طيه النسخ الإنكليزية والعربية والفرنسية من التقرير، مشفوعة بمرفقاتها، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الذي قدم الدعم للفريق الرفيع المستوى، عقب زيارته إلى كوت ديفوار في أوائل شباط/فبراير ٢٠١١، ومختلف البيانات الصادرة بشأن عمل الفريق، والمقترحات المقدمة من أجل إيجاد حل سياسي شامل للأزمة.

ويسرني أن أبلغكم بأن مجلس السلم والأمن قد اعتمد توصيات الفريق الرفيع المستوى كما وردت في التقرير، فضلاً عن المقترحات المقدمة من أجل إيجاد حل سياسي شامل للأزمة في كوت ديفوار. وحسب طلب المجلس، فإنني الآن بصدد تعيين ممثل سامٍ من أجل تنفيذ الحل السياسي الشامل، كما اعتمده المجلس. وستشمل المهمة الفورية للممثل السامي عقد مفاوضات بين الأطراف الإفوارية، خلال الأسبوعين المقبلين، وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لوضع طرائق لتنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق الرفيع المستوى.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن امتنان الاتحاد الأفريقي الصادق للدعم الذي قدمتموه للفريق، لا سيما عن طريق السفير سعيد جينيت، ممثلكم الخاص لغرب أفريقيا.

وأرجو ممتناً نقل نسخة من هذه الرسالة، فضلاً عن تقرير الفريق الرفيع المستوى ومرفقاته، إلى أعضاء مجلس الأمن للعلم واتخاذ إجراء حسب الاقتضاء.

ولا يساورني شك، ونحن نمضي في بذل جهودنا لكفالة حل عاجل للأزمة، في أننا نظل نعتمد على دعمكم ودعم مجلس الأمن لنا.

(توقيع) جان بينغ

المرفق الثاني

البيان الصادر عن الاجتماع ٢٦٥ لمجلس السلم والأمن

اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٢٦٥ المعقود في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ على مستوى رؤساء الدول والحكومات، القرار التالي بشأن الحالة في كوت ديفوار:

إن المجلس،

١ - يحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بحل الأزمة في كوت ديفوار والمنشأ عملاً بالفقرة ٦ من البيان (PSC/AHG/Comm (CCLIX) المعتمد في جلسته ٢٥٩ المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ [الوثيقة (PSC/AHG/2 (CCLXV)]. ويحيط المجلس علماً أيضاً بالبيانين الصادرين عن الرئيس الاسان درامان واتارا وعن ممثل صاحب الفخامة لوران غباغبو؛

٢ - يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن أزمة ما بعد الانتخابات التي تواجه كوت ديفوار منذ الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والتي اعترفت بالسيد الاسان درامان واتارا رئيساً لجمهورية كوت ديفوار؛

٣ - يثني على الفريق الرفيع المستوى على التزامه وجهوده المطردة التي يبذلها سعياً إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، يتوجه المجلس بالإشادة إلى كل من الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا، وجيكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا، وبليز كومباوريه رئيس بوركينا فاسو، وجاكاي كيكويي رئيس تنزانيا، وإدريس دبي إيتنو رئيس تشاد، فضلاً عن د. جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد جيمس فيكتور غبيهو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مساهمتهم في البحث عن حل للأزمة الراهنة في كوت ديفوار. ويشيد المجلس أيضاً بجميع من تعاونوا مع الفريق الرفيع المستوى في اضطلاعهم بولايتهم. ويعرب المجلس عن تقديره للسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، للدعم الذي قدمه للفريق، عن طريق السيد سعيد جينيت، ممثله الخاص إلى غرب أفريقيا؛

٤ - **يعرب عن قلقه العميق** إزاء الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة سريعا منذ إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ويلاحظ المجلس أنه، في حالة عدم إيجاد حل عاجل للأزمة، من المرجح أن تتدهور الأمور في كوت ديفوار ليعمها العنف، مع ما يخلفه ذلك من عواقب لا تحصى بالنسبة للبلد، وكذلك للمنطقة والقارة بأسرها؛

٥ - **يكرر تأكيد** إدانته الشديدة لجميع الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات وأعمال الاستفزاز، فضلا عن أعمال الإعاقة التي تستهدف العمليات التي تنفذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويعرب عن أسفه البالغ لما حدث في أجزاء من كوت ديفوار من خسائر في الأرواح ودمار للممتلكات؛

٦ - **يؤكد من جديد** اقتناعه بأن الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار تتطلب حلا سلميا شاملا يصون الديمقراطية والسلام، ويعزز المصالحة الدائمة فيما بين جميع الإيفواريين؛

٧ - **يعتمد** توصيات الفريق الرفيع المستوى كما وردت في تقريره، فضلا عن المقترحات المقدمة من أجل حل سياسية شامل للأزمة في كوت ديفوار، وهو ما يوفر أساسا سليما لإيجاد مخرج من الأزمة يوفق بين احترام الديمقراطية والسعي إلى إحلال السلام. ويشير المجلس، في هذا الصدد، إلى أحكام الفقرة ٦ (ج) من البيان الصادر عن اجتماعه ٢٥٩ التي تنص على أن استنتاجات الفريق، حسبما يعتمدها المجلس، ستكون ملزمة لجميع الأطراف الإيفوارية؛

٨ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية أن يعين ممثلا ساميا يقوم بتنفيذ الحل السياسي الشامل، حسبما يعتمده المجلس، ويكمل العملية المؤدية إلى مخرج من الأزمة على النحو التالي:

١' عقد مفاوضات بين الأطراف الإيفوارية، خلال الأسبوعين المقبلين، وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لوضع طرائق لتنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق الرفيع المستوى حسبما يعتمدها المجلس، مع توفير جميع الضمانات لجميع الجهات الفاعلة المعنية، خاصة الرئيس المنتهية ولايته فخامة السيد لوران غباغبو؛

٢' حشد الدعم من شركاء الاتحاد الأفريقي من أجل إبرام اتفاق، في موعد مبكر، بشأن مخرج من الأزمة؛

٣' تقديم تقرير شامل، إلى اجتماع للمجلس، عن نتائج جهوده؛

٩ - يهيب بالأطراف الإيفوارية أن تقدم تعاونها الكامل من أجل التنفيذ الناجح، خلال الفترة الزمنية المتفق عليها، لمقترحات الفريق، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه تعقيد الحالة وعملية إيجاد مخرج من الأزمة؛

١٠ - يشدد على عزمه، في ضوء نتائج المفاوضات المشار إليها في الفقرة ٨ '١' من هذا البيان، واستنادا إلى الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، على اتخاذ كافة التدابير التي قد تقتضيها الحالة؛

١١ - يطلب إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا القرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين؛

١٢ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفاعل.

المرفق الثالث

تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بكوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير عرضاً للأنشطة التي قام بها الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي من أجل حل الأزمة في كوت ديفوار منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وترد في خاتمة التقرير ملاحظات وتوصيات بشأن إيجاد حل سياسي شامل للأزمة.

ثانيا - ولاية الفريق الرفيع المستوى من أجل حل الأزمة في كوت ديفوار

٢ - نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٢٥٩ المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في الحالة في كوت ديفوار. وفي البيان المعتمد في نهاية مداولات المجلس، أكد المجلس قراراته السابقة بشأن الحالة في كوت ديفوار، ولا سيما البيان الصادر في نهاية الاجتماع ٢٥١ المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والبيان الصادر عن اجتماعه ٢٥٢ المعقود في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فضلاً عن البيانين الصادرين عن هيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في يومي ٧ و ٢٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي، اللذين اعترفا بالسيد الاسان درامان واتارا بصفته الرئيس المنتخب من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بناء على النتائج التي تحقق منها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً للقرار ١٧٦٥ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وشتى الاتفاقات التي وقعت الأطراف الإيفوارية وصدق عليها كل من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٣ - وبعد أن أعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء الأزمة السياسية السائدة في كوت ديفوار منذ إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أكد المجلس من جديد ضرورة التوصل إلى حل عاجل وسلمي يجعل من الممكن الحفاظ على الديمقراطية والسلام من خلال احترام إرادة الشعب الإيفواري التي أعرب عنها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وشجع المجلس على إبرام مصالحة دائمة بين جميع الإيفواريين من خلال الحوار. وفي ذلك الصدد، قرر مجلس السلم والأمن أن ينشئ، تحت سلطة الاتحاد الأفريقي، فريقاً رفيع المستوى من أجل حل الأزمة في كوت ديفوار في ظروف تصون الديمقراطية والسلام. وقرر المجلس أن يعمل الفريق على النحو التالي:

(أ) يتلقى الفريق المساعدة من فريق خبراء ويعمل، حسب الضرورة، في تعاون وثيق مع شركاء الاتحاد الأفريقي، لا سيما الأمم المتحدة؛

(ب) أوكلت للفريق مهمة تقييم الحالة والتقدم بمقترحات، استنادا إلى قرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة، من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل؛

(ج) يختتم الفريق أعماله خلال فترة لا تتجاوز شهرا واحدا وتكون استنتاجاته، حسبما يعتمدها مجلس السلم والأمن، ملزمة لجميع الأطراف الإيفوارية التي سيتعين أن تكون قد نوقشت معها (المرفق الأول).

٤ - وأشير في بيان مجلس السلم والأمن إلى أن تشكيل الفريق الرفيع المستوى سيكتمل بعد عقد المشاورات المناسبة خلال الدورة العادية السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبعد ذلك وفي أعقاب المشاورات، تم الاتفاق على أن يتألف الفريق الرفيع المستوى رؤساء البلدان التالية: موريتانيا (رئيسة للفريق)، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، فضلا عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا - أنشطة الفريق الرفيع المستوى

ألف - الاجتماع الاستهلاكي للفريق الرفيع المستوى

٥ - عقد الفريق الرفيع المستوى اجتماعه الاستهلاكي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ برئاسة فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، للاتفاق على برنامج عمله. وقرر الفريق أن ينشئ، خلال ثلاثة أيام، فريق الخبراء المنصوص عليه في بيان المجلس. واتفق الفريق أيضا على ما يلي: '١' يجتمع الفريق فورا في أديس أبابا للبدء في العمل التحضيري قبل القيام بزيارة إلى كوت ديفوار بالهدف نفسه؛ '٢' يقدم فريق الخبراء نتائج عمله إلى أعضاء الفريق الرفيع المستوى في اجتماع يعقد في نواكشوط؛ '٣' يقوم الفريق عقب ذلك بزيارة كوت ديفوار للالتقاء بالأطراف وتقديم مقترحات إليهم للتوصل إلى مخرج من الأزمة. وفي غضون ذلك، كرر الفريق مناشدة الاتحاد الأفريقي إلى جميع الأطراف الإيفوارية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، والعمل على نزع فتيل التوتر، والتعاون الكامل مع الفريق، وذلك بغية تيسير إيجاد حل عاجل للأزمة التي تواجه البلد (المرفق الثاني).

٦ - وتمشيا مع ما ورد في البيان الصادر عن الاجتماع الاستهلاكي للفريق الرفيع المستوى، تألف فريق الخبراء على النحو التالي:

- السفير رمضان لعمامرة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)؛
- د. عبد الفتاح موسى (مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)؛
- د. فانسان زاكبان (بوركينافاسو)؛
- السفير شريف محمد زين (تشاد)؛
- الأستاذ الشيخ سعد بوه كامارا (موريتانيا)؛
- د. سليابونغا سويلي (جنوب أفريقيا)؛
- السفير ديفيد كابيلا (تنزانيا).

باء - أنشطة فريق الخبراء

٧ - عقد فريق الخبراء أول اجتماعاته في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ برئاسة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، السفير رمضان لعمامرة، المكلف بتنسيق أعمال الفريق. ووفر الاجتماع فرصة لإجراء تبادل متعمق للآراء بشأن الحالة في كوت ديفوار والجوانب المختلفة للأزمة التي يشهدها ذلك البلد.

٨ - وفي نهاية الاجتماع، أصدر فريق الخبراء البيان المرفق طيه (المرفق الثالث). وأشار الفريق في البيان إلى أنه سيقوم بالزيارة إلى أبيدجان في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١، لإجراء مشاورات مع الجهات المعنية بغية إعداد تقرير يقدم إلى الفريق الرفيع المستوى في الاجتماع المقرر عقده في نواكشوط. واغتنم فريق الخبراء الفرصة لتكرار المناشدة التي وجهها الفريق الرفيع المستوى لجمع الأطراف الإيفوارية لإظهار القدر الأقصى من ضبط النفس، والامتناع عن أي عمل يرحح أن يزيد تعقيد الحالة، والتعاون الكامل مع الجهود الرامية إلى حل الأزمة بسرعة.

(أ) زيارة فريق الخبراء إلى أبيدجان

٩ - وصل فريق الخبراء إلى أبيدجان في ٦ شباط/فبراير ٢٠١١ وغادرها في ١٠ من الشهر نفسه. واجتمع الفريق، خلال وجوده، بمختلف الجهات الإيفوارية المعنية وغيرها من الجهات الفاعلة، بما يشمل ممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الدينية، والزعماء التقليديين، والسلك الدبلوماسي في أبيدجان، وعلمية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وركزت المناقشات مع الجهات الإيفوارية صاحبة المصلحة والأطراف الفاعلة الأخرى على جميع جوانب الأزمة، خاصة السياق السابق للانتخابات والتقييم العام لعملية السلام؛ والبيئة الأمنية خلال الفترة التي أعقبت الانتخابات؛ والحالة الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية؛ والحملات الإعلامية؛ والحصار المضروب على فندق غولف؛ والمقترحات المطروحة من أجل حل الأزمة.

١٠ - ويمكن تلخيص مواقف الأطراف حسبما أعلنت خلال زيارة فريق الخبراء على النحو التالي:

١' سياق ما قبل الانتخابات والتقييم العام لعملية السلام

١١ - قدم الجانبان تقييماً متناقضاً لسياق ما قبل الانتخابات ولعملية السلام عموماً. فقد رأى تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام أنه قد حدث تقدم كبير في عملية إيجاد مخرج من الأزمة التي بدأت نتيجة لمختلف الاتفاقات، مما يجعل من الممكن تهيئة الظروف المواتية لتنظيم الانتخابات. ومن ناحية أخرى، رأى حزب الأغلبية الرئاسية أنه لم يتم الوفاء بالشروط اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية، حيث يرجع ذلك أساساً إلى عدم اكتمال نزع السلاح وإلى أن البلد لم يعاد توحيده.

٢' الانتخابات

١٢ - أقرت جميع الأطراف الفاعلة المعنية بأن الجولة الأولى من الانتخابات جرت بصورة مقبولة. إلا أن الآراء كانت تماماً على طرفي نقيض بشأن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

١٣ - الاقتراع الذي جرى يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر: رأى حزب الأغلبية الرئاسية أن جولة الاقتراع الثانية في المناطق الشمالية الوسطى والغربية شكلت مهزلة، بالنظر إلى الاختلالات العديدة التي اتسمت بها، خاصة حالات منع الإدلاء بالأصوات، والعنف ضد ممثلي الحزب، وحشو صناديق الاقتراع بالأصوات، والتلاعب بالنتائج. أما حزب تجمع الهوفيتيين، فقد أنكر كل هذه الادعاءات وأكد أن الاقتراع جرى في ظروف جيدة بالرغم من الأحداث التي شهدتها بعض المناطق، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة فريق السيد غباغبو. وبالنسبة للأطراف الفاعلة الأخرى، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغالبية منظمات المجتمع المدني الوطنية والسلوك الدبلوماسي المعتمد في كوت ديفوار، فقد أقروا جميعاً بأنه رغم بعض جوانب القصور، فإن الجولة الثانية من الانتخابات جرت في ظروف مرضية.

١٤ - إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة للنتائج المؤقتة: أكد حزب الأغلبية الرئاسية أن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تتمكن من إعلان النتائج خلال فترة الثلاثة أيام المنصوص عليها في قانون الانتخابات وبالتالي فإنها تعتبر قد فقدت أهليتها. ورأى الحزب أن النتائج أعلنت على نحو يخالف الإجراءات الرسمية. علاوة على ذلك، أفاد ممثل الحزب بأن اللجنة لم تقم بتوحيد النتائج أو التصديق عليها. وبناء على ذلك، تصبح النتائج باطلة نظرا لعدم صدور نتائج رسمية. وأشار حزب تجمع الهوفيتيين إلى أن اللجنة الانتخابية عملت في ظروف عسيرة للغاية، بالنظر إلى حظر التجول، والعقبات التي أقامها مؤيدو السيد غباغبو في اللجنة أمام إعلان النتائج، والوجود المعيق لقوات الدفاع والأمن في مقر اللجنة. وأوضح الحزب أن قانون الانتخابات لا يحدد موعدا نهائيا لإعلان النتائج، بل لنقل محاضر الاجتماعات إلى المجلس الدستوري. وبناء على ذلك، رأى ممثلو الحزب أن المجلس الدستوري لم يكن لديه أي مسوغ قانوني لإعلان أن اللجنة أصبحت فاقدة الأهلية.

١٥ - إعلان المجلس الدستوري للنتائج النهائية: أكد المجلس الدستوري أنه تصرف في حدود المشروعية. وأفاد بأنه، بما أن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تنقل النتائج المؤقتة خلال فترة الثلاثة أيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخابات، فقد تعين عليه أن يتولى الأمور بنفسه، استنادا إلى تفسير المجلس الدستوري لتلك المادة. علاوة على ذلك، أوضح المجلس أن الإلغاء الجزئي للاقتراع في بعض مقاطعات الشمال تم على أساس وجود سابقة خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥. وقرر المجلس إلغاء الاقتراع في مقاطعة لم تكن موضوعا لشكوى من المرشح غباغبو استنادا إلى سلطته للإحالة الذاتية.

١٦ - وأكد رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن الأرقام التي استخدمها رئيس المجلس الدستوري أساسا لإعلان النتائج النهائية هي الأرقام نفسها التي أعلنتها اللجنة، وهو ما يدل على أن الأرقام التي أعلنها هو هي الأرقام الأصلية. وقال إنه يرى أن رئيس المجلس الدستوري قام ببساطة بإجراء "تعديل"، بعد إلغاء نتيجة الاقتراع في سبعة مراكز تجمع تمثل ١٣ مقاطعة لا ٧ مقاطعات كما أعلن أولا. وهو لم يفعل سوى عكس النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة لصالح السيد غباغبو. وأشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في تصديقه، إلى أن قرار المجلس الدستوري يخالف الحقائق.

١٧ - التصديق: ويرى حزب الأغلبية الرئاسية أن التصديق على الجولة الثانية من الانتخابات جرى بصورة غير قانونية لأن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تصرف في انتهاك لولايته وللدستور الإيفواري. أما حزب تجمع الهوفيتيين، فقد أكد أن التصديق نجم عن الاتفاقات المتعلقة بإيجاد مخرج من الأزمة التي أبرمتها الأطراف الإيفوارية، خاصة اتفاق برتوريا لحزيران/يونيه ٢٠٠٥، وكذلك القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، التي أدمجت في القانون

الوطني الإيفواري. وأشارت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أن الأطراف الإيفوارية نفسها هي مصدر ولاية التصديق الموكلة إلى الأمم المتحدة استنادا إلى اتفاقي بريتوريا. وشددت عملية الأمم المتحدة على أنها اتبعت عملية تصديق نموذجية للجولتين وأن السيد غباغبو قبل بالممارسة في الجولة الأولى التي فاز بها، ورفضها في الجولة الثانية التي خسرها.

٣' البيئة الأمنية لما بعد الانتخابات

١٨ - منذ انتهاء الجولة الثانية من الانتخابات، تدهورت الحالة في البلد بصورة مفزعة، مع تكاثف أعمال العنف، بما يشمل العنف ضد السكان المدنيين، والعدد المتزايد من أعمال الإعاقة التي واجهت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأفادت عملية الأمم المتحدة بأن العديد من الناس قُتلوا، وتم اعتقال عدد من الأشخاص واحتجازهم بصورة غير شرعية، وبحدوث حالات اختفاء واغتصاب في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدفاع والأمن، فضلا عن الادعاءات بوجود قبور جماعية. وأشارت إلى أنها ترى أن غالبية أعمال العنف ضد السكان المدنيين وقعت في المناطق الخاضعة لقوات الدفاع والأمن، ومع ذلك فقد لاحظت وقوع أعمال عنف في المناطق الخاضعة للقوات المسلحة للقوى الجديدة، لا سيما في الغرب. وأرجع تجمع المهوفيتين جميع تلك الأعمال إلى مناصري السيد غباغبو، في حين أن السيد غباغبو رأى أن انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت في مناطق الوسط والشمال والغرب.

٤' الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٩ - نتيجة لحالة انعدام الأمن والتوتر السائدة، تدهورت الحالة الإنسانية بقدر كبير، حيث تبدى ذلك بصفة خاصة في تدفق اللاجئين الإيفواريين إلى ليبيريا وغينيا، وأعمال التشريد القسري لآلاف الناس داخل كوت ديفوار، وهروب الأجانب. وشهدت الحالة الاقتصادية العسيرة أصلا تدهورا خطيرا، ويؤدي وجود حكومتين إلى إعاقة عمل القطاع الخاص بقدر كبير، حيث أكدت دوائره أن الحالة قد ساءت نتيجة للجزاءات المفروضة على كوت ديفوار.

٥' الحملات الإعلامية

٢٠ - أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية التي تم الالتقاء بها عن الإدانة لما أسموه برسائل الكراهية التي تنشرها محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية. وأعرب حزب الأغلبية الرئاسية عن إدانته للعقبات التي وضعتها القوى الجديدة أمام بث وسائل الإعلام التابعة للدولة في مناطق الوسط والشمال والغرب، وكذلك لوحدة الإذاعة والتلفزيون التي أنشأتها.

٦ - حصار فندق غولف

٢١ - دعا تجمع الهوفيتيين إلى رفع الحصار فوراً عن فندق غولف، تمشياً مع النداء الذي أطلقه المجلس. ويعارض حزب الأغلبية الرئاسية رفع الحصار، مبرراً ذلك بأن عناصر مدججة بالسلاح من القوى الجديدة قد تسللت إلى الفندق. وأعلن قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن هناك عدداً يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ عنصر مسلح من القوات المسلحة للقوى الجديدة في مباني الفندق.

٧ - مقترحات لإيجاد مخرج من الأزمة

٢٢ - بالنسبة لتجمع الهوفيتيين، فإن السيد واتارا قد فاز بالانتخابات الرئاسية وهو بالتالي الرئيس الشرعي لكوت ديفوار. وبناءً على ذلك، يكمن الحل في قبول السيد غباغبو بنتيجة الانتخابات. وبالنسبة لحزب الأغلبية الرئاسية، الذي شدد على ضرورة إعادة فرز الأصوات، فإن السيد غباغبو هو الفائز في الانتخابات الرئاسية وهو بالتالي الرئيس الشرعي لكوت ديفوار. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي الإقرار بذلك وإلغاء جميع التدابير المختصة ضد الشخصيات والكيانات الإيفوارية. واقترحت أطراف إيفوارية أخرى، بصفة رئيسية، التوفيق بين الأطراف الفاعلة المعنية، واحترام النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة، وضمان خروج مشرف للسيد غباغبو، وإنشاء مجلس أعلى للجمهورية، ونزع سلاح المتمردين السابقين، وإعادة هيكلة اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، وإنشاء لجنة مستقلة "لتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة".

جيم - الأنشطة التي قام بها الفريق الرفيع المستوى عقب ذلك

(أ) الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى وزيارته إلى أبيدجان

٢٣ - عقد الفريق الرفيع المستوى اجتماعه الثاني في نواكشوط في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١. وحضر جميع أفراد الفريق الاجتماع جرى فيه النظر في تقرير فريق الخبراء الذي قام بزيارة إلى أبيدجان في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١. وعقب ذلك، قام الفريق بزيارة إلى أبيدجان في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١. ونظراً لتدهور الحالة الأمنية في كوت ديفوار والتهديدات التي استهدفت الرئيس بليز كومباوريه، أحد أعضاء الفريق، لم يتمكن السيد كومباوريه من السفر إلى أبيدجان. والتقى الفريق، خلال وجوده في أبيدجان، بممثلي الأحزاب الإيفوارية على أرفع مستوى، وكذلك برئيس المجلس الدستوري وأعضائه، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١' الاجتماع مع السيد غباغبو والسيد واتارا

٢٤ - أوضح السيد غباغبو، خلال الاجتماع معه، موقفه بالتفصيل كما تم الإعراب عنه خلال الاجتماع مع فريق الخبراء. وقد ركز في خلاصة حديثه على أن الظروف التي سادت خلال الجولة الثانية لم تسمح بإجراء الانتخابات بطريقة شفافة. وقال إن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية القيام بعملها وأن النتائج المؤقتة التي أعلنها رئيسها وضعت على نحو يتجاهل الأعراف التي تنظم عمل تلك المؤسسة. وأعرب السيد غباغبو عن اعتراضه على التصديق الذي أجراه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حيث اعتبره انتهاكا لسيادة بلده وتشكيكا في صلاحيات المجلس الدستوري، وهو الجهة الوحيدة المخولة لها سلطة إعلان النتائج النهائية للانتخابات والتي تعتبر قراراتها نهائية.

٢٥ - أما السيد واتارا، الذي كان مصحوبا برئيس وزرائه غييوم سورو، فقد أشار بدوره إلى الجهود المبذولة لإجراء الانتخابات الرئيسية سعيا إلى إخراج كوت ديفوار من أزمتها. وركز على أن جميع الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات، حتى في نظر مناصري السيد غباغبو، قد تم الوفاء بها، كما يتضح من توقيع رئيس الجمهورية على مرسوم باستدعاء الناخبين للتصويت والقبول بالقائمة الانتخابية النهائية. وأضاف أن السيد غباغبو لم يبدأ في الواقع في تغيير آرائه إلا عند علمه بالنتائج الأولية للجولة الثانية. وأشار السيد واتارا إلى أن مفوضي ومسؤولي قوات الدفاع والأمن الذين نُشروا في الشمال أكدوا أن الأحوال الأمنية كانت ملائمة يوم الاقتراع. ونتيجة لذلك، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي كانت قد نشرت قواتها على كامل إقليم البلد في يوم الاقتراع، لاحظت أن الغالبية العظمى من الأحداث التي سجلت وقعت في المنطقة الخاضعة لسيطرة السيد غباغبو. وقد أصدر المجلس الدستوري، الذي لا يملك سلطة الإلغاء الجزئي للانتخابات، بيانا سياسيا وليس قانونيا. ولم يفعل المجلس سوى أخذ الأرقام نفسها التي خرجت بها اللجنة الانتخابية وإلغاء النتائج في عدد من الإدارات في الشمال بغية عكس النتائج النهائية للانتخابات.

٢' الاجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

٢٦ - خلال الاجتماع الذي عقد مع رئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، أوضح مرة أخرى بالتفصيل مسألة التصديق حسبما وردت في قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ذلك الصدد، شدد الممثل الخاص على أن الأطراف الإيفوارية أنفسهم، بما فيها السيد غباغبو، هي مصدر ولاية التصديق الموكلة إلى الأمم المتحدة استنادا إلى اتفاقي بريتوريا اللذين وقّعت عليهما تلك الأطراف في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، على التوالي.

علاوة على ذلك، فقد قام بوضع إطار عملية التصديق ومعاييرها ومراحلها المختلفة بالتشاور مع جميع الأطراف الإيفوارية، وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية، بما يشمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والميسر. وأوضح أنه قام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استناداً إلى هذه العناصر، بالتصديق على الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حيث نالت رضا الجميع، بمن فيهم المرشح غباغبو الذي أحرز أعلى نسبة من الأصوات في تلك الجولة. أما بالنسبة للجولة الثانية، فقد أكد الممثل الخاص أنه قام بالترتيبات نفسها فيما يتعلق بالمراقبة والتصديق، وذلك تحديداً بتحليل الاتجاهات عند إغلاق مراكز الاقتراع وتحليل جميع التقارير الـ ٢٠.٠٠٠ الواردة من ٢٩ منطقة في كوت ديفوار. وعلى ذلك الأساس، كان من الواضح اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن السيد واتارا قد فاز بالانتخابات بنسبة ٨ في المائة. وبالنسبة للممثل الخاص، ليس هناك من شك في أن النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أعربت عن نتائج التصويت الذي قام به الإيفواريون رغم الأحداث المتعددة التي سجلت في إقليم البلد بأسره التي لم تكن بالأهمية التي تجعلها تؤثر في نزاهة التصويت وتغير النتيجة. أما بالنسبة للأحداث التي سُجلت في يوم الاقتراع، فقد شدد الممثل الخاص على أن ٩٠ في المائة منها وقع في مناطق مناصرة للرئيس المنتهية ولايته، وهي المناطق الوحيدة التي شهدت خسائر في الأرواح.

٢٧ - واختتم الممثل الخاص حديثه بقوله إن التصديق الذي أعلنه في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يعرب تماماً عن تصويت الشعب الإيفواري، وذلك استناداً إلى تحليله المستقل والموضوعي والدقيق الذي قام به للتقارير التي بلغ عددها ٢٠.٠٧٣ تقريراً والتي وردت من مراكز الاقتراع والتي تلقاها في الوقت نفسه الذي تلقاها فيه كل من اللجنة الانتخابية المستقلة، والمجلس الدستوري، والمُيسر، والمرشحين. وبالنسبة للممثل الخاص، فإن النتائج النهائية التي أعلنها المجلس الدستوري في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لا تتفق مع الحقائق. وأكد أنه أخذ بعين الاعتبار، عند تجميع النتائج، جميع الادعاءات التي تقدم بها المرشح غباغبو. وقد مضى المجلس الدستوري أبعد مما طالبت به تلك الادعاءات عند قيامه بإلغاء النتائج في الإدارات التي لم يحتج السيد غباغبو بشأها.

٢٨ - وعند سؤال الممثل الخاص عن ماهية النتائج التي صدق عليها تحديداً، أوضح أنه لم يصدق لا على نتائج اللجنة الانتخابية المستقلة ولا على نتائج المجلس الدستوري، بل على تصويت الإيفواريين، استناداً إلى التقارير نفسها المتاحة للجنة الانتخابية والمجلس. وبناء على ذلك، فقد كان من قبيل الصدفة المحضة أن نتائجه تطابقت مع نتائج اللجنة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتقارير التي لم يوقع عليها ممثل المرشح غباغبو، أشار الممثل الخاص إلى أن تلك التقارير لم تشكل سوى نسبة ١٠ في المائة من جميع التقارير، أي نحو ٢٠٠٠ تقرير من جملة ٢٠٠٧٣ تقريراً، ومثلت ٦٠٠٠٠ صوت. إضافة إلى ذلك، أعلن الممثل الخاص أن قانون الانتخابات الإيفواري لا يشترط سوى توقيع الرئيس الحالي والموظفين العائدين لمراكز الاقتراعات على التقرير. وأكد من جديد أنه، استناداً إلى التقارير الواردة من المراقبين الذين نشرتهم الأمم المتحدة والمعلومات المؤكدة المستقاة من عدة مصادر، فإن العنف الذي ادعى المجلس الدستوري وقوعه لإبطال قرابة ٥٧٠٠٠٠ صوت في الشمال قد شوهد في المنطقة الخاضعة لسيطرة مؤيدي السيد غباغبو.

٣' الاجتماع مع رئيس المجلس الدستوري لكوت ديفوار وأعضائه

٣٠ - في العرض الأولي الذي قدمه رئيس المجلس الدستوري للفريق الرفيع المستوى في وجود جميع أعضاء تلك المؤسسة، أكد رئيس المجلس أن ولايته، ممثلة في قاضي الانتخابات، قد تصرف في إطار المشروعية. وقال إنه بما أن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تحيل النتائج المؤقتة خلال الأجل النهائي المنصوص عليه والحدود بثلاثة أيام، وفقاً لتفسيره للمادة ٥٩ من قانون الانتخابات، كان من حق المجلس الدستوري أن يتخذ إجراءات بنفسه. وأوضح أنه كان على اتصال مستمر مع رئيس اللجنة بغية النظر سويًا فيما يتعين عمله بعد عجز اللجنة عن التوصل إلى اتفاق بشأن المناطق الخمس مشار الخلاف، وكذلك مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وأضاف أن اللجنة الانتخابية كان بإمكانها طلب تمديد الأجل النهائي المنصوص عليه لمدة ٤٨ ساعة. ومع ذلك، فقد دُهِش لرؤية اللجنة وهي تعلن النتائج من فندق غولف، حينما كان في انتظار مكالمة من السيد باكايوكو. وبعد ذلك لم يكن لديه خيار سوى استخدام إجراء الإحالة الذاتية وإعلان بطلان النتائج التي أعلنتها اللجنة. ومن ثم فقد خلص إلى أنه في يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر، واستناداً إلى صحائف فرز الأصوات التي بلغ عددها ٢٠٠٧٣ صحيفة، والتقارير المتعلقة بتنظيم الانتخابات والشكاوى التي تقدم بها المرشح لوران غباغبو، أصدر المجلس الدستوري النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأعلن لوران غباغبو فائزاً، حيث أدى القسم في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

٣١ - ورأى الفريق الرفيع المستوى أن من الضروري التفاعل بصورة متصلة مع المجلس الدستوري، بصفته الجهاز صاحب الكلمة الأخيرة في شؤون الانتخابات. ومن ثم فقد طلب الفريق عدداً من التوضيحات. بدءاً بالسؤال عن الطابع القانوني للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية. وأشار رئيس المجلس رداً على ذلك بأن النتائج لم تكن سوى نتائج مؤقتة وكان

يتعين تأكيدها من قبل المجلس الدستوري وهو الجهاز الوحيد الذي يملك سلطة إعلان النتائج النهائية وتسمية الفائز بالانتخابات.

٣٢ - وفيما يتعلق بالسؤال عن السبب الذي جعل المجلس الدستوري يقوم بإلغاء الجزئي لنتائج الاقتراع المتصلة بنحو ١٠, ١٣ في المائة من الأصوات، في حين أن المادة ٦٤، المنطبقة في هذه الحالة، تنص على إلغاء كامل نتيجة الاقتراع وإجراء انتخابات جديدة، رد رئيس المجلس بأن هناك سابقة للإلغاء الجزئي استمدت من الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥. وبرر قرار المجلس بإلغاء نتيجة الاقتراع في المقاطعات التي لم يحتج بشأنها المرشح غباغبو بسلطة المجلس في أن يعلن موقفه إزاء جميع حالات المخالفات، عند ورود شكاوى، من خلال إجراء الإحالة الذاتية. وفيما يتعلق بتنظيم انتخابات جديدة حسب نص المادة ٦٤، أجاب بأنه نظرا لأن المخالفات لم تتعلق إلا بنسبة ١٠, ١٣، لم يكن من الضروري النظر في اتخاذ ذلك الإجراء. وفي رأيه، كان سيجري تنظيم انتخابات جديدة إذا كانت نسبة المخالفات تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الأصوات. وفيما يتصل بذلك السؤال، لاحظ أحد أعضاء الفريق أن إلغاء المجلس الدستوري لنسبة ١٠, ١٣ في المائة من الأصوات كان له أثر حاسم أدى إلى تغيير جذري في نتائج عملية الاقتراع.

٣٣ - وردا على سؤال من الفريق بشأن طبيعة العنف والأحداث الأخرى التي دفعته إلى إلغاء الاقتراع في بعض المقاطعات في شمال كوت ديفوار، أشار رئيس المجلس الدستوري إلى أنه استمع إلى شهادات بوقوع أعمال اغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف ضد النساء المؤيدات للأغلبية الرئاسية. وسأله أحد أعضاء الفريق عن الكيفية التي يمكن بها حدوث أعمال اغتصاب في مكان عام زاهر بالناس مثل مركز اقتراع في يوم التصويت. وبالإشارة إلى إلغاء عملية الاقتراع، سأل الفريق رئيس المجلس الدستوري عما كان سيفوز بالانتخابات إذا كانت عملية الاقتراع لم تلغ في سبع مقاطعات في الشمال. ولم يتلق الفريق أي رد رسمي على هذين السؤالين. وطلب الفريق أيضا إلى المجلس الدستوري "قراءة" نص المادة ٥٩ من قانون الانتخابات. واستجابة لذلك الطلب، قام أحد أعضاء المجلس بإعطاء تفسير المجلس وحسب لتلك المادة التي تنص بوضوح، في رأيه، على أجل نهائي محدد بثلاثة أيام لكي تقوم اللجنة الانتخابية المستقلة بإحالة النتائج، دون تحديد أجل نهائي مع ذلك لإعلان النتائج المؤقتة. وأصر أحد أعضاء الفريق على سؤال رئيس المجلس وأعضائه عما إذا كانوا قد قاموا بتقييم كافٍ لخطورة قراراتهم الذي كان وراء الاضطرابات والأزمة الحالية التي تعاني منها كوت ديفوار.

٣٤ - وفيما يتصل بمسألة تحديد وسائل حل الأزمة التي يمكن للمجلس الدستوري اقتراحها، شدد رئيس المجلس على ضرورة احترام الأفارقة للمؤسسات التي أنشأوها. وفي الختام قام الرئيس بالإعراب مجددا للفريق عن استعداده للمساهمة في حل الأزمة.

(ب) الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى

٣٥ - تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الفريق الرفيع المستوى أجروا مشاورات أيضا، خلال وجودهم في أبيدجان، فيما يتصل بمتابعة عملهم، لا سيما صياغة مقترحات لإيجاد مخرج من الأزمة، وفقا لولايتهم. وفي هذا السياق، اتفق أعضاء الفريق على عقد اجتماعهم المقبل في نواكشوط.

٣٦ - ونتيجة لذلك، عقد الفريق الرفيع المستوى اجتماعه الثالث في نواكشوط في ٤ آذار/مارس ٢٠١١. وشارك جميع أعضاء الفريق في الاجتماع. وأجرى الفريق تقييما متعمقا للحالة في كوت ديفوار على أساس تفاعلات الفريق خاصة مع صاحبي الفخامة لوران غباغبو والاسان درامان واتارا، خلال زيارة الفريق أبيدجان في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وكذلك التطورات التي حدثت منذ ذلك التاريخ.

٣٧ - ولاحظ الفريق بقلق عميق التطور المأساوي للحالة في كوت ديفوار، خاصة العدد المتزايد للخسائر في الأرواح، فضلا عن تصاعد روح المواجهة. وأعرب الفريق مجددا عن النداء العاجل للاتحاد الأفريقي إلى الأطراف الإيفوارية بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال والخطوات التي من شأنها تقويض الجهود الجارية، بما في ذلك الحملات الإعلامية التي تحض على الكراهية والعنف. ودعا الفريق أيضا إلى وقف فوري لأعمال القتل والانتهاكات التي تسببت في الخسائر في الأرواح، وكذلك المظاهرات، والمسيرات، والأنشطة الأخرى الكفيلة بأن تتسبب في اضطرابات وعنف. وحث الفريق الأطراف على وقف جميع أشكال الأعمال العدائية، وعلى رفع الحصار المفروض على فندق غولف.

٣٨ - واتفق الفريق على عقد اجتماعه المقبل في أقرب وقت ممكن، وذلك لإكمال المهمة التي أوكلها إليه المجلس. ودعا الفريق صاحبي الفخامة الاسان درامان واتارا ولوران غباغبو، وكذلك رئيس المجلس الدستوري لكوت ديفوار، إلى المشاركة في ذلك الاجتماع. واتصل الفريق أيضا برئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، رئيس المجلس لشهر آذار/مارس ٢٠١١، بغية أن يجتمع ذلك الجهاز فوراً على مستوى القمة، عقب اجتماعه الرابع، حيث سيقدم الفريق في ذلك الاجتماع تقريراً عن أنشطته وما حققه من نتائج.

٣٩ - ووفقا لاستنتاجات الاجتماع الثالث للفريق، قام رئيس المفوضية بزيارة إلى أبيدجان حاملا رسالة من الفريق موجهة إلى صاحبي الفخامة لوران غباغبو والاسان درامان واتارا، وكذلك إلى رئيس المجلس الدستوري. وبصفة رئيسية أبلغهم رئيس المفوضية بالدعوة الموجهة إليهم بالتفاعل مع الفريق بمناسبة اجتماعه الرابع والمشاركة في اجتماع المجلس بغية الإعراب عن مواقفهم وتوقعاتهم بشأن حل الأزمة في بلدهم، خاصة في ضوء المقترحات التي سيتقدم بها الفريق لإنهاء الأزمة.

(ج) الاجتماع الرابع للفريق الرفيع المستوى

٤٠ - عقد الفريق اجتماعه الرابع في أديس أبابا، في يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١١. وفي تلك المناسبة، اعتمد الفريق تقريره واتفق على مقترحات من أجل إيجاد مخرج من الأزمة تقدم إلى الأطراف. وأجرى الفريق محادثات مع الرئيس الاسان درامان واتارا، وكذلك مع السيد باسكال آفي انغيسان الذي مثل فخامة السيد لوران غباغبو. ولم يسافر رئيس المجلس الدستوري إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٤١ - في ضوء المعلومات آفة الذكر، يتقدم الفريق الرفيع المستوى بالملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) يشدد الفريق على الضرورة الملحة لإيجاد حل للأزمة للحيلولة دون وقوع نزاع عام يخلف عواقب لا تحصى بالنسبة لكوت ديفوار، والبلدان الأخرى في المنطقة، والقارة بأسرها.

(ب) يدرك الفريق أن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن العديد من الجهات الدولية الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، قد اعترفت بالفعل بفوز السيد الاسان واتارا. ويلاحظ الفريق أن بعثات المراقبين الدولية والوطنية المختلفة، فضلا عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اعتبرت أن غالبية الأحداث المسجلة يوم الاقتراع لم تقع في المنطقتين الشمالية والوسطى وحسب، وإنما وقعت أيضا وبصفة رئيسية في المنطقة الغربية الخاضعة لسيطرة مناصري السيد غباغبو. ويلاحظ الفريق باهتمام أن التصديق الذي قامت به الأمم المتحدة تم في إطار الالتزامات التي أعلنتها الأطراف الإيفوارية واستند إلى التقارير المحالة إلى كل من اللجنة الانتخابية المستقلة، والمجلس الدستوري، والميسر، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن النتائج التي تحصل عليها الممثل الخاص استنادا إلى أساليبه الخاصة اتفقت مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة الانتخابية.

(ج) يلاحظ الفريق أن تشكيل اللجنة الانتخابية والمجلس الدستوري على أساس القسمة بين الجانبين دون سواهما وسوء أداء الهيئتين كان هو المصدر الرئيسي للصعوبات التي نشأت عند إعلان النتائج. وعلى وجه الخصوص، يرى الفريق أن الحجج التي ساقها المجلس الدستوري غير مقبولة: فمن ناحية، من الواضح أن المجلس الدستوري تصرف على نحو يتجاوز سلطاته بقيامه بإلغاء نتائج الاقتراع جزئيا عوضا عن الإلغاء الكامل والأمر بإجراء انتخابات جديدة حسب نص قانون الانتخابات - فالحجة التي مفادها أنه "إذا كان بالإمكان إنجاز قدر أكبر، فمن الممكن إنجاز قدر أقل" ليست ملائمة في هذه الحالة تحديدا؛ ومن ناحية أخرى، من المثير للقلق أن المجلس الدستوري قام بإلغاء نحو ٦٠٠ ٠٠٠ صوت، بالقدر الكافي وحسب لعكس النتائج مع الإدعاء بأن الأحداث التي وقعت لم تكن ذات طابع يؤثر على نتائج الاقتراع. وتضاف هذه الملاحظات إلى كون أن غالبية الأحداث التي وقعت إنما سُجلت في المنطقة الخاضعة لسيطرة مناصري السيد غباغبو وأن المجلس الدستوري استخدم سلطته للإحالة الذاتية في المناطق المؤيدة للسيد واتارا وحسب. ويرى الفريق أن قرار المجلس الدستوري لم يُتخذ بعد مراعاة جميع التحولات اللازمة التي يقتضيها الوضع الهش في كوت ديفوار.

(د) يلاحظ الفريق أيضا التقدم الملحوظ الذي أُحرز في عملية السلام، إلا أن جوانب هامة من اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية له تظل دون تنفيذ. ويتسم التنفيذ بأهمية حيوية لاستقرار كوت ديفوار في المستقبل وتهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم الانتخابات بطريقة سلسلة في المستقبل.

(هـ) يلاحظ الفريق أن الأزمة الحالية لا يمكن أن تحل على أساس التطبيق الميكانيكي لمبدأ حكم الأغلبية وحسب، خاصة بالنظر إلى توتر الحالة محليا وإلى الاستقطاب الحاد في المواقف.

٤٢ - وفي ضوء ما تقدم، يرى الفريق أن من المهم التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض، من شأنه التوفيق بين الديمقراطية والسلام، لاقتراح صيغة شاملة تعالج أزمة ما بعد الانتخابات استنادا إلى القرارات التي اتخذها بالفعل كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتطبيق الجوانب المتبقية من عملية السلام. ويجب أن يشمل ذلك أيضا مجموعة من التدابير الرامية إلى بناء الثقة وتيسير التعافي والمصالحة الوطنيين في مجتمع منقسم نتيجة لأكثر من عقد من الأزمة وإساءة استخدام مسألة الهوية وتفاقم المخاوف والانفعالات. وإضافة إلى ذلك، وعلى نحو مستقل من الاعتبارات الناجمة عن العملية الانتخابية، يلاحظ الفريق أن السيد غباغبو حظي بالتحكم في مصير

كوت ديفوار لأكثر من عقد من الزمان، وهو ما يعادل فترتي حكم متتاليتين كل منهما خمس سنوات. وذلك هو الحد الأقصى المنصوص عليه في الدستور الإيفواري: وبذلك الصفة، فقد قدم ما في وسعه لتعزيز السلام والمصالحة في بلده. وفي ذلك السياق، يرى الفريق أن من الطبيعي أن تدعم عملية إيجاد مخرج من الأزمة بإنشاء حكومة وحدة وطنية برئاسة الرئيس الاسان درامان واتارا.

٤٣ - وترد تفاصيل ذلك الحل في مشاريع مقترحات مرفقة من أجل حل سياسي شامل للأزمة في كوت ديفوار توفر، في رأي الفريق، أساسا سليما لحل سياسي يراعي شواغل الأطراف والحقائق الموضوعية للحالة محليا. ويتفق هذا الحل تماما مع قرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة بشأن كوت ديفوار. وبالتالي يوصي الفريق المجلس باعتماد مشاريع المقترحات المؤلفة من خمس نقاط والتي تتعلق بما يلي: '١' رئاسة الجمهورية؛ '٢' إنشاء حكومة وحدة وطنية ومصالحة؛ '٣' تنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاق واغادوغو السياسي وغير ذلك من الإصلاحات ذات الصلة؛ '٤' تدابير التعافي وبناء الثقة على الصعيد الوطني؛ '٥' المساعدة والدعم المقدمان من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي. ويوصي الفريق كذلك المجلس بحث الأطراف الإيفوارية على قبول هذه المقترحات والطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذها. وينبغي للمجلس النظر في اتخاذ تدابير محددة، تشمل الجزاءات، إزاء جميع من يرفضون هذه المقترحات ويعيقون تنفيذها. والحالة في كوت ديفوار هي من الخطورة بحيث أنه يجب على أفريقيا أن تستخدم كل ثقلها لتيسير التوصل إلى حل سياسي.

٤٤ - وختاما، يرغب الفريق في الإعراب عن امتنانه الصادق للمجلس والجمعية الاتحاد الأفريقي لما أولياه أعضاء الفريق من ثقة. ويرغب الفريق أيضا في التقدم بالشكر للأطراف الإيفوارية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية، فضلا عن مختلف شركاء الاتحاد الأفريقي، على مشاركتهم. وقد سعى الفريق إلى الاضطلاع بولايته بأكبر قدر ممكن من الموضوعية وبالاقتناع بأن أفريقيا لا يمكن أن تفشل في الوفاء بالتطلعات الملحة للشعب الإيفواري من أجل الديمقراطية والسلام، في جو من الوحدة الوطنية والمصالحة.

مقترحات من أجل حل سياسي شامل للأزمة في كوت ديفوار

إن الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بإيجاد حل للأزمة في كوت ديفوار، وهو يؤكد من جديد فوز السيد الاسان واتارا في الاقتراع الذي جرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو فوز تم الاعتراف بموجب قرارات/مقررات كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، يتقدم بالمقترحات التالية:

ألف - رئاسة الجمهورية

- ١ - ينسحب السيد لوران غباغبو من أجل المصلحة العليا للشعب الإيفواري وصونا للسلام.
- ٢ - تخطط الأطراف الإيفوارية علماً بقرار السيد غباغبو.
- ٣ - تطلب الأطراف الإيفوارية إلى المجلس الدستوري القيام بمراسيم أداء القسم للسيد الاسان درامان واتارا رئيساً للجمهورية، خلال فترة ...

باء - إنشاء حكومة وحدة وطنية ومصالحة

- ٤ - قيام الرئيس الاسان درامان واتارا، بالتشاور مع أعضاء الإطار التشاوري الدائم النابع من اتفاق واغادوغو السياسي، بتعيين حكومة وحدة وطنية ومصالحة.
- ٥ - قيام الرئيس الاسان درامان واتارا، بالتشاور مع أعضاء الإطار التشاوري الدائم النابع من اتفاق واغادوغو السياسي، بتعيين رئيس وزراء ليرأس حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة، بمشاركة مناصري السيد لوران غباغبو، الرئيس المنتهية ولايته، فضلاً عن ممثلي الأحزاب السياسية الإيفوارية الأخرى والمجتمع المدني.
- ٦ - قيام حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة بإنشاء مجلس للأمن الوطني يتولى الإشراف على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء جيش وطني جديد.
- ٧ - قيام حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة بإنشاء مجلس أعلى للجمهورية، يشمل أعضاء من المجلس التشاوري الدائم وشخصيات أخرى لقيادة المصالحة الوطنية وتوجيهها.

جيم - تنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاق واغادوغو السياسي وغير ذلك من الإصلاحات ذات الصلة

- ٨ - القيام، على سبيل الأولوية، بتنفيذ الجوانب المتبقية من عملية السلام، وفقا للفقرة ٨ من البيان ٢٥٩ لمجلس السلم والأمن، لا سيما إعادة توحيد البلد ومتابعة عملية إصلاح القطاع الأمني، بغية توحيد القوات المسلحة وقوات الأمن، وفقا لأحكام الاتفاق التكميلي الرابع.
- ٩ - إصلاح الإطار المعيارى والمؤسسي الذي ينظم الانتخابات، بما يشمل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، استنادا إلى أوسع توافق في الآراء يمكن تحقيقه وفي مشاور وثيق مع المجلس الأعلى للجمهورية، وبلاستفادة من الدروس المستفادة من الصعوبات التي واجهت أداء اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري.
- ١٠ - تنظيم انتخابات تشريعية فور اكتمال الإصلاحات المذكورة في الفقرة ٩.

دال - تدابير التعافي وبناء الثقة على الصعيد الوطني

- ١١ - القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الهدوء، بما يشمل ما يلي:
 - كفالة امتناع وسائط الإعلام الخاضعة لسيطرة الأطراف عن نشر الرسائل التي تحض على الكراهية والعنف؛
 - رفع الحصار فوراً عن فندق غولف؛
 - إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة لإجراء عملية مصالحة وطنية حقيقية؛
 - اعتماد قانون للعفو عن جميع الأعمال والجرائم المرتكبة فيما يتصل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات. وينبغي أن ينص هذا القانون أيضا على الحصانة التامة لجميع من شغلوا منصب رئيس الجمهورية أو منصب رئيس الوزراء، فضلا عن كبار ضباط القوات المسلحة وأجهزة الأمن.

هاء - المساعدة والدعم المقدمان من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي

- ١٢ - قيام المجتمع الدولي بإلغاء جميع الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار وعلى الشخصيات الإيفوارية، فور أداء الرئيس الاسان درامان واثارا للقسم.
- ١٣ - قيام المجتمع الدولي، على سبيل الأولوية، باعتماد برنامج دعم للإصلاحات والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في كوت ديفوار.

١٤ - تعزيز الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوجودهما في كوت ديفوار، بسبل منها النشر السريع لفريق من المراقبين المدنيين والعسكريين، بغية القيام، بصورة متضافرة وبتعاون لصيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، برصد تنفيذ اتفاق لإيجاد مخرج من الأزمة.

١٥ - إنشاء لجنة رصد تتألف من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، فضلا عن الأطراف، بغية رصد تنفيذ أي اتفاق تقوم الأطراف بإبرامه.
